# الكلمة عند القدماء والمحدثين (عربا وغربا)
## الجزء الأول

الأستاذ: مباركي محمد
قسم اللغة عربية وآدابها
المركز الجامعي تبسة

**الملخص:**

لقد تناول النحاة واللغويون العرب والغرب عدة قضايا لغوية ومن بينها قضية "الكلمة" التي درست من عدة جوانب بالإضافة إلى أنها تتميز بقيمة رمزية في المجال اللساني، فهي من جهة مفهوم بديهي ومن جهة أخرى مفهوم صعب التحديد، وبما أن الكلمة مثار جدل بين القدامى والمحدثين فإن ذلك سيجعلنا أمام دراسة شاملة لها بكل مستوياتها وأبعادها؛ إذ حاولنا في لجنتنا هذا أن نرصد أوجه الاختلاف بين المدرستين العربية القديمة والعربية الحديثة، وإن كانت قد تعددت الدراسات في هذا الموضوع إلا أنه ما زال يستقطب العديد من الجهود التي تعمل في كل مرة على إضاءة جانب من جوانبه.

ولهذا الموضوع أيضا أهمية كبيرة؛ إذ بدأت جذور الكلمة في اللغة اليونانية وكذا الدراسات القرآنية والشعرية وتعددت مدلولاتها إلى يومنا هذا، لذا فقد طرحت فيه دراسات مقارنة فكان من واجبنا أن نفتح هذه البوابة التي سيلج إليها كل من أراد الاستفادة من هذا الطرح، فما هي آراء كل من المدرستين العربية القديمة والعربية الحديثة في التعريف والتحديد لماهية الكلمة ؟

**Résumé :**

Depuis longtemps, les grammairiens et les linguistes se sont intéressés à l'étude du « MOT » sur plusieurs niveaux, le mot, lui-même, contient une valeur symbolique, il apparaît à la – fois simple et évident, mais aussi confus, difficile à semer.

Le « mot » a été toujours un sujet de polémique entre les chercheurs anciens et modernes, chose qui nous a insisté è réanimer ce débat, dans ce sens nous essayons de faire une étude globale du « MOT » en insistant sur son origine grecque, son emploi dans le coron et la poésie arabe.

Nous signalons les efforts de l'école linguiste arabe, et l'école moderne de définir le « MOT », de montrer son essence.

**تمهيـــــد :**

إن تناول مفهوم الكلمة – منذ القديم – يكتنفه غموض يرحل به إلى جانبي اللفظ والمعنى حيث إن هذين الجانبين لا ينصهران في رؤية شامة أو في نظرية متكاملة كما لا نجد ذلك عند من ألفوا في مفهوم " الكلمة "، لذلك يكون من الضروري التركيز على هذه الرؤى حتى نخرج منها بصورة متكاملة في التراث اللغوي العربي عند العرب لربط اللغة بين ما هو في القديم وما هو في الحاضر، وبين ذلك وهذا نقطع أشواطا من الاستقصاء لرسوٍّ على رؤية شاملة تخدم اللغة في جميع مراحلها وأطوارها.

فما الكلمة يا ترى ؟ !

وما الأسس التي اتبعتها المدرسة العربية التي يمثلها سيبويه والمدرسة الغربية التي يمثلها مارتيني ؟

وما الميزة الأساسية التي تميز إحداهما من الأخرى ؟ وما الجديد في هذه المسألة ؟

## الكلمة عند العرب القدامى :

### أ- عند النحاة واللغويين :

ونجد ذلك عند المبرد الذي اقتفى أثر سيبويه ؛ لكنه تحدث على الكلام لا الكلمة " فالكلام عنده اسم وفعل وحرف جاء لمعنى " [1] ، فبين في هذا التعريف أقسام الكلام وضبط حده الأدنى بالحرف، غير أنه استخدم مصطلح " الكلمة " في ما بعد وحاول تحديدها مستندا إلى بنيتها واستقلالها حيث يقول : " فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد ولا يجوز لحرف واحد أن ينفصل بنفسه لأنه مستحيل [2] ، ويقصد المبرد بالحرف هذا الذي له دلالة مستقلة شارحا أكثر " ذلك أنه لا يمكنك أن تبتدئ إلا بمتحرك ولا تقف إلا على ساكن، فلو قال لك قائل : الفظ بحرف واحد، فقد قال لك: اجعل الحرف ساكنا متحركا في حال .. مما كان حرفا واحدا فلا سبيل إلى التكلم به وحده " [3] فالصوت دون حركة لا يمكن النطق به فلم يعرف عن العرب أنهم بدؤوا بساكن، فأقل ما تكون عليه بنية الكلمة العربية صوتان ( صامت وصائت ) مثل حروف الجر الباء واللام والتاء المتحركة وكاف الخطاب وضمير الغائب المتصل ؛ حيث يبرز الاستقلال الدلالي سمه من سمات الكلمة .

ويرى الزمخشري أن الكلمة هي : " اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع " [4] ويتناول ابن يعيش هذا التعريف بالشرح والتحليل فيوضح حدود تصوره للكلمة قائلا : " إن اللفظ جنس الكلمة وذلك لأنه يدل على المهمل والمستعمل ؛ فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف و لم يضعه الواضع بإزاء المعنى نحو ( صعن ، نق ) ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا يسمى كلمة لأنه ليس شيئا من وضع الواضع، وإنما يسمى" لفظة "، لأنه جماعة حروف ملفوظ بها " [5] وعلى ذلك فكل كلمة عنده لفظة، وليس كل لفظة كلمة ثم يضيف بعد ذلك قائلا: " ولو قال – يقصد الزمخشري – عرض أو صوت لصح ذلك الصوت – إذا – وقصد المعنى هما جوهر الكلمة عنده كما فهم ابن يعيش، غير أنه يعرض بعد ذلك لفكرة استقلال المعنى في قوله : إن كلمة الرجل أو الظلام أو نحوهما مما

هو معرف بالألف واللام يدل على معنيين مستقلين هما التعريف والمعرف، فهما من جهة النطق والصوت كلمة واحدة ولكنهما في الواقع كلمتان فـ" أل " التعريف كلمة والمعرف كلمة أخرى [6] فالكلمة -إذا - عند الزمخشري هي ما توافر فيها شروط ثلاثة : اللفظ أو الصوت، الوضع أو قصد المعنى، الاستقلال بـدلالة محددة كما يرى ابن الخشاب : " هي اللفظة المفردة وإن شئت قلت الجزء المفرد " [7] لكنه لم يفرق هذا الإفراد أهو إفراد معنى أم شكل أم صيغة ، وأظنه يعني الصيغة لأن الصيغة الوحده القياسية للمعنى والوحده الصورية للشكل.

وقد يتفق ابن الحاجب في التعريف مع الزمخشري : لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا الاتفاق في بعض الجوانب؛ حيث إنما تطلق مجازا على القصيدة ، فيقال : " كلمة الشاعر ".

و يذهب الاستراباذي إلى أبعد من ذلك عندما يقول معلقا على قول ابن الحاجب : "قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدخل جزء لفظة على جزئه سواء أكان لذلك المعنى جزء نحو " ضرب " الدال على المصدر والزمان أو لا جزء له كمعنى رب ونصر" [8] يبين هذا الأخير أن الإفراد ليس في ذات المعنى إنما في طريقة التعبير عنه لكنه مع ذلك يعتبر مفردا ويعتبر اللفظ الحامل له كلمة واحدة إذا لم يتسن أن نعين لكل جزء منه ما يقابله من اللفظ، فصيغة الماضي المسند إلى الغائب المفرد تفيد ضمنيا الحدث والزمان، لكن ليس من الممكن أن نحللها إلى قسمين موازيين للمعنيين المذكورين غير أننا قد نجد منها كلمة هذا هو شأن الأعلام المركبة، مثل"عبد الله" فهذه كلمة واحده إذا استعملناها علما، أما إذا كانت غير ذلك استرجع كل من جزئيها معناه الخاص به، والمهم ما يقصده المتكلم من الألفاظ المستعملة [9] "، فنفهم من هذا كله أن هناك تفاعلا بين اللفظ والمعنى في تحديد الكلمة والتي هي أصغر وحدة مفيدة، فالكلمة يمكن أن يتجزأ معناها، لكنها تعتبر كلمة واحدة كما يمكن أن يتجزأ لفظها دون أن تعتبر أكثر من كلمة ، لكن رغم هذا فإننا نطرح التساهل عن عدة صيغ مثل الفعل المضارع والجموع والنسبة والحركات الإعرابية فيضع الاسترابادي جوابا لهذا التساؤل بقوله : " إن قيل إن ' قولك مسلمات ومسلمون وبصريّ ' وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ واحد منها يدل على

جزء معناه ، فإذا كانت الواو تدل على الجمعية والألف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضا، وكذا تاء التأنيث في " قائمة " والتنوين ولام التعريف وألف التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين " [10].

وما إن يحل القرن العاشر للهجرة فيدلي الأشموني بتعريف موجز : فالكلمة عنده هي اللفظ المفرد ، وهذا التعريف يتفق مع تعريف ابن الخشاب وابن الأنصاري، بقولهما : " الكلمة قول مفرد " [11]، ومن ثم فالكلمة عنده ثلاث لغات :

اللغة الأولى : " على وزن نبقه ، وهي الفصحى ولغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل وجمعها كلم كنبق، وكلمه على وزن سدره وكلمه على وزن تمره، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كلم كسدر والثانية كلم كتمر، وكذلك كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فإنه يجوز فيه اللغات الثلاث، فإن كان الوسط حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهي إتباع الأول للثاني في الكسر نحو فخذ وشهد " [12].

وأن معنى أحدهما اصطلاحي وهو ما ذكر سابقا، والمراد بالقول " اللفظ الدال على المعنى كرجل، فرس، بخلاف الخط مثلا فإنه وإن دل على معنى فهو ليس بلفظ، بخلاف المهمل نحو : ديز مقلوب زيد فهو لا يدل على معنى فلا يسمى شيء من ذلك ونحوه قولا ، والمراد المفرد : ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، بخلاف قولنا " غلام زيد " فإنه مركب لأن كل من جزءيه، غلام، زيد، دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة " غلام زيد " [13].

فالمعنى الثاني لغوي، وهو الجمل المفيدة، قال الله تعالى : " كلا إنها كلمة هو قائلها " [14] إشارة إلى قوله تعالى للقائل : " رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت " [15].

وفي نفس القرن يعرف جلال الدين السيوطي الكلمة بقوله : " الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة " [16] ، هذا التعريف منكر ومرفوض في اصطلاح النحويين وقيل إنه من أمراضها التي لا دواء لها، ويعرفها أيضا بقوله : " قول مفرد مستقل وكذا منوي معه على الصحيح وشرط قول كونه حرفين " [17].

فنجد أن السيوطي يخالف الاسترابادي في الرأي حيث إنه يرى أن حروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب ليست بكلمات لعدم استقلالها بالمعنى ، أما قوله " أو منوي معه " فهو يشير به إلى الضمائر المستكنه وجوبا كأنت في فعل الأمر " قــم " أو جوازا في مثل " قام "، ويقول إن ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة فإنه لا يسمى كلمة لأنه لم ينو مع اللفظ، بينما ابن الخباز يخالفه الرأي حيث " لا يعتبر الضمير المستكن اسما لأنه ليس بكلمه " (18) ، ويشترط السيوطي والنحاة أن حد الكلمة حرفان لكن فخر الدين الرازي يخالفه الرأي ويقول لهم : إن الباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين . لذلك أتى ابن مالك بالجامع المانع للكلمة في ألفيته :

كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل، ثم حرف الكلــم

واحدة كلمة والقــول عم وكلمـــه بها كلام قد يؤم

**ب- الكلمة في السماع والقياس :**

من أهم القضايا النحوية التي شغلت النحاة العرب ، قضيتا السماع والقياس مما أدى إلى ظهور مدرستين نحويتين ،هما مدرسة البصرة والكوفة، ويترتب عن ذلك وجود صنفين من الكلمات صنف سماعي وصنف قياسي.

1- الصنف السماعي : وهو ما سمع عن العرب فيدون ويحفظ ولو كان مناقضا للقياس، يقول ابن جني : " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قوله تعالى : " استحوذ عليهم الشيطان " فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله " (19) ، لذا نجد أن الكلمة السماعية تحلل بالرجوع إلى مادتها المعجمية من جهة ودلالتها من جهة أخرى، وإن هذه الخاصية السماعية غير القياسية هي التي تكمن وراء تعدد الصيغ بالنسبة إلى نفس الكلمة مثال ذلك : قال، قولا، قيلا، قالا ومقالا، وأساليب الكلم غير القياسية متعددة نذكر منها الأمثلة التالية :

التركــيب ( ماهية، لانهاية، تأبط شرا )

الإصـــــــدار ( صلعم ... )

الترخيــــــم ( صاح ... )

الاختصار ( الخ... )

التحجر (قاب قوسين، إلى آخره، وهلم جرا ...)

الدخيل (آجر، أستاذ، فيلسوف... ) (20)

2- الصنف الثاني : يشمل جميع الوحدات المعجمية التي يمكن استخراجها قياسيا على أوزان كلمات تنتمي إلى نفس المقولات انطلاقا من مواد معجمية مختلفة مثال ذلك اسم المفعول المشتق من جميع الأوزان المتعدية، وتشمل عملية القياس هذه الكلمات التي يمكن اشتقاقها من المادة المعجمية الواحده بالرجوع إلى مختلف المقولات بالإضافة إلى الصيغ المزيدة ومشتقاتها.

بذلك نجد أن الكلمة القياسية وزنها محوري لأنه يتضمن دلالة في ذاته تمتزج بدلالة المادة المعجمية مما يجعلها متوقعة لأنها جزء من نظام متكامل تساهم في تحديد ملامحه.

وخلاصة القول: إن علماء النحو لم يصلوا أو لم يعطوا تعريفا محددا وجامعا للكلمة وذلك راجع إلى الأسباب التالية :

- أنهم لم يفرقوا بين الصوت والحرف فيما عدا ما جاء به ابن جني في طبيعة الصوت، حيث استطاع أن يصل إلى تصور حول الصوت والحرف.
- أنهم لم يفرقوا بين الدلالة الوظيفية للكلمة ودلالتها الاجتماعية.
- لم يفرقوا بين وجود الكلمة من حيث هي كلمة، وبين وجودها من حيث هي كلمة تقتضيها معاني النحو، ولعل هذا ما جعل السيوطي يعد الضمير المستكن من الكلمات (21).

فأصحاب المعاجم نجدهم لم يتعرضوا إلى التعريف النظري للكلمة ، لكنهم اهتموا بالجانب الصوتي والجانب الدلالي؛ أي أنهم رتبوا معاجمهم إما على المعنى أو على اللفظ، فلقد اعتمد الخليل في جمعه للكلمات على الطريقة الرياضية ولم يعتمد على مؤلفات اللغويين السابقين ولا على رواة اللغة، وقد بين أن الكلمة العربية قد تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية، ثم بين لنا منهجه في تقليب حروف الكلمة فيقول : " اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو : قد، دق – شك، دش، والكلمة الثلاثية

تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسه نحو : ضرب، ضبر، برض، رضب، ربض بضر، والكلمة الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجها" [22]. ومن هنا يتبين أن الخليل اهتم فقط بالواقع العملي للكلمة.

أما ابن منظور فتعريفه للكلمة لا يختلف كثيرا عما قال به النحاة وقال : الكلمة تقع على لفظة مؤلفه من مجموعة حروف ذات معنى تقع على قصيدة بكاملها أو خطبة بأسرها فيقال : قال الشاعر كلمته أي قصيدته، قال الجوهري، الكلمة القصيدة بطولها " [23].

أما علماء البلاغة فقد نظروا إلى الكلمة بما لها من قيمة جمالية وتعبيرية واعتمدوا في ذلك على ثلاثة معايير: البنية الصوتية، والدلالة، والقيمة التعبيرية.

لذلك احتلت الكلمة في دراستهم مكانا رفيعا وعاليا في البلاغة العربية في ما يعرف بقضية اللفظ والمعنى بما لهما من صلة في الإعجاز القرآني، فابن سنان الخفاجي من أوائل البلاغيين الذين اهتموا بالكلمة في جانبها الصوتي والدلالي ذلك لما لها من صلة لمفهوم البلاغة والفصاحة لذا قام كتابه "سر الفصاحة" على أساس التفرقة بين الفصاحة والبلاغة فيقول : "الفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني، ولا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل على مثلها بليغة وإن قيل فصيحة [24].

ونفهم من ذلك أن الفصاحة وصف للألفاظ المفردة أو الكلمات بينما البلاغة هي وصف للتراكيب أو الجمل، ونجد في الأخير أن ابن سنان حاول أن يحدد بشكل منهجي واضح المفهوم الدقيق لفصاحة الكلمة فقال : " إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة وحتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ بحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف وبوجود أضدادها تستحق الإطراح والذم، وتلك الشروط تنقسم إلى قسمين :

فالأول منها يوجد في اللفظة الواحده على انفرادها من غير أن ينضم إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه. والقسم الثاني يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض ".

ولقد اهتم ابن سنان كذلك بجوانب أساسية للكلمة من حيث بناؤها وماهيتها وهذه الجوانب هي:

1- الصوت: فالكلمة تتألف من أصـــوات متباعدة المخارج

2- الصيغة أن تكون جارية على الحرف العربي في التصريف

3- الدلالـــــــة ألا تكون وحشيـــــة أو عـــــــــامية

4- الاستقلال، ندرك من تعامله وإلحاحه على الوجود المتميز للكلمة" [25]

ويخالف عبد القاهر الجرجاني ابن سنان في رأيه بأن الفصاحة تكون في اللفظة المفردة فهو يرفض هذه الفكرة رفضا تاما وأكد على هذا الرفض في كتابيه " دلائل الإعجاز " و " أسرار البلاغة-"لأنه يرى أن الفصاحة تكون في النظم أو ما يسميه البعض الأسلوب وخصائصه وطريقة تركيبه.

أما الكلمة المفردة عنده فهي"صوت لا وزن ولا قيمة لها في فصاحة أو بيان أو بلاغة" [26]

كما يقول أيضا : "من ذا الذي يشك أننا لم نعرف الرجل والفرس والضرب والقفل والقتل إلا من أساميها " [27].

ومن هنا نرى أن علماء البلاغة لم يحاولوا وضع تعريف نظري للكلمة كما أنهم لم يحاولوا النظر لماهيتها خارج اللغة العربية لكن يوجد لهم تصور واضح للكلمة. كما سبق مع النحويين.

2- مفهوم الكلمة عند المحدثين : من أبرز النحاة المحدثين تمام حسان الذي يرى أن التقسيم الذي أتى به النحاة القدامى بحاجة إلى إعادة النظر ومحاولة التعديل وإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقة باعتباري المبنى والمعنى.

| (أ) المباني | (ب) المعاني |
|---|---|
| الصورة الإعرابية | التسمية |
| الرتبة | الحدث |
| الصيغة | الزمن |
| الجدول | التعليق |
| الرسم الإملائي | المعنى الجملي[28] |
| التضام | |

1- **الاسم**: قسمه إلى خمسة أقسام

الأول: الاسم المعين: هو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

**الثاني**: اسم الحدث، وهو المصدر، اسم المرة، اسم الهيئة، اسم المصدر وهي كلها ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه وتدل على المصدرية.

**الثالث**: اسم الجنس، ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب وترك واسم الجمع كإبل ونساء.

**الرابع** : مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان والمكان واسم الآلة ويطلق على هذه المجموعة قسم الميمات و ليس منها المصدر الميمي على الرغم من ابتدائه بميم زائدة عما يدل عليه المصدر.

**الخامس** : **الاسم المبهم** : و يقصد به طائفة من الأسماء التي تدل على معين؛ إذ تدل عادة على الأوزان والمكاييل و الأوقات و المقاييس و تحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو تمييز أو غير ذلك من طرف النظام [29].

- من حيث الصورة الإعرابية : الاسم يقبل الجر لفظا و لا يشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفات أما الأفعال و الخوالف و الأدوات فلا تدخل عليها أحرف الجر، أما

الضمائر و الظروف فيجر محلها لا لفظها؛ لأن جميع الضمائر و الظروف من المبنيات إلا ما شذ من مثنى الإشارة و الموصول.

ـ من حيث الصيغة الخاصة : قال ابن مالك :

ومنتهى اسم خمسة إن تجردا وإن يزد فيه فما سبعا عدا

وغير آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانية تعم

وكذلك حدد النحاة أبنية المصادر وصيغتي المره والهيئة وصيغ الزمان والمكان والآلة ؛ فالاسم يمتاز بهذه الصيغ عن ما عداه ويمتاز كذلك عن الصفة بأقسامها الخمسة ( الفاعل المفعول، المشبه، المبالغة، التفضيل).

من حيث قابلية الدخول في جدول: فالجداول ثلاثة أنواع :

- جدول إلصاق: كأن نحاول أن نعرف نا يلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفي فنكشف بالجدول ما تقبله الكلمة وما لا تقبله من اللواصق.
- جدول تصريف : كأن نعمد إلى الفعل الماضي من مادة ما فننظر فيما إذا كان له مضارع وأمر أو لم يكن وكأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول أو مشبهه أو لم يكن.
- جدول إسناد: وذلك أن نعمد إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر فنسنده بحسب الضمائر فتكون له ثلاث عشرة صورة إسنادية حسب هذه الضمائر.

فالأسماء التي تقبل الدخول في النوع الأول فلا تدخل النوع الثاني منه إلا اسم الحدث والميمات، أما الصفات الخمس فتدخل في النوعين الأول والثاني دون الثالث، وأما الأفعال فتدخل في الأول والثاني والثالث على حد سواء، فالأسماء تقتصر على النوع الأول لا تشاركها الصفات ولا الأفعال [30] من حيث الرسم الإملائي : يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية بقبولهما التنوين إملائيا، فإذا وجدت هذه السمات في كلمة فإما أن تكون هذه الكلمة اسما أو صفة ولا تكون غير ذلك إلا إذا أدت معنى بتنوينها غير التنوين في

الأسماء (التمكين) في الصفات وذلك كالتنوين الذي في الخالفة كـــ " صهٍ "، فلهذا التنوين معنى وظيفي هو التعميم وعدم التعيين فيشبه التنوين الذي يلحق النكرة غير المقصودة في النداء نحو : يارجلا أقبل، والذي يلحق المصدر النائب عن فعل: ضربا زيدا.

من حيث التضام وعدمه : هناك فرق بين اتصال اللواصق والتضام، فالأول هو ضم جزء الكلمة إلى بقية هذه الكلمة، أما التضام فهو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى مثال ذلك : ياء النداء، كلمة مستقلة تحتاج إلى منادى لذا فالعلاقة بينها وبين المنادى هي علاقة تضام، والمضاف إليه كلمة غير المضاف، لكن العلاقة بين الكلمتين أن إحداهما تستدعي الأخرى ولا تقف دونها ، ونجد بعض الظروف تحتاج إلى ضمائر معينة مثل : حيث، إذا، منذ، أين، متى، لما، وواو القسم تطلب مقسم به، وحرف الجر يتطلب اسما مجرورا، ومن هذا كله نستنتج أن للأسماء حالات من التضام لا يشاركها فيها غيرها إلا على التوسع، فمن ذلك الصفة إذا جاءت بعد حرف النداء فإن النحاة يجعلونها على حذف الموصوف، وإذا جاء الضمير المخاطب بعد النداء ضمنوه معنى يا مخاطب.

- من حيث الدلالة على مسمى : نلاحظ مما سبق أن الصفة تشارك الاسم في صورة ما في ما يتميز به عن باقي أقسام الكلم، لكن في هذا العنصر يفترق الاسم عن الصفة نجد أن الاسم يتميز من باقي أقسام الكلم بدلالته على مسمى مثال ذلك اسم المعين مسماه هو المعين، واسم الحدث مسماه هو الحدث، والميمات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته يدل على حضور أو غيبة، والظروف تدل على الظرفية، والأدوات تدل على العلاقات، ومن هذا يتميز الاسم من بقية أقسام الكلم الأخرى.

- من حيث الدلالة على حدث : ذكرنا سابقا أن من أقسام الاسم ما يسمى اسم الحدث وهو يضم أنواع المصادر المختلفة فهذه المصادر تدل على الحدث وهو يضم أنواع المصادر المختلفة فهذه المصادر تدل على الحدث أو عدده أو نوعه، ولقد لخص ابن مالك تعريف المصدر بقوله :

المصدر اسم ما سوى الزمان  من مدلولي فعل كأمن من أمن

نجد أن ابن مالك قد عرف المصدر بأنه اسم الحدث. ودلالة المصدر على الحدث لا تجعله من الصفات؛ لأن هذه الأخيرة تدل على موصوف بالحدث [31].

- من حيث التعليق : ونقصد به العلاقات النحوية وهي الإسناد والتخصيص والتبعية والنسبة.

2- **الصفة** : ذكر الأشموني تحت عنوان " الصفة المشبهة "باسم الفاعل أن الشارح عرفها بقوله : "ما صيغ لغير التفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث [32] لكن تمام حسان نجده لم يقتنع بتفريق الأشموني للصفات من حيث المعنى لذا اتخذ طريقة أخرى وهي صفة الفاعل تدل على وصف الفاعل بالحدث منقطعا متجددا، وصفة المفعول تدل على وصف المفعول بالحدث كذلك على سبيل الانقطاع والتجدد وصفة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث عن طريق المبالغة، والصفة المشبهة تدل على وصفه به على سبيل الدوام والثبوت، وصفة التفضيل تدل على وصفه به أيضا.

من حيث الصورة الإعرابية : تشارك الصفات الأسماء في علاقة النسبة أي أنها تقبل الجر لفظا وهي بهذا تتميز من الأدوات والخوالف كما تميزت الأسماء منهما أيضا، لكن الظروف والضمائر تقبل الجر محلا.

فمن حيث الصيغة : تمتاز الصفات من بقية أقسام الكلم بصيغ خاصة مشتقة من أصولها لتكون أوصافا.

ومن حيث الجدول : نجد أن الصفات تقبل الدخول في الجدول الإلصاقي والجدول التصريفي.

ومن حيث التضام : نجد أن الصفة تلتقي مع الاسم من ناحية ومع الفعل من ناحية أخرى؛ فهي تقبل النداء كما يقبل الاسم وتكون مسندا إليه ومضافا أو مضافا إليه.

أما من حيث الدلالة على الحدث: فتدل الصفة على الموصوف بالحدث فلا تدل على الحدث وحده كما يدل المصدر، ولا على اقتران الحدث كما يدل الفعل ولا على مطلق مسمى كما تدل الأسماء [33].

وأما من حيث الدلالة على الزمن : الزمن في الفعل يكون صرفيا في الإفراد ونحويا في السياق، لكن ما ينسب إلى الصفة من معنى الزمن لا يمكن أن ينسب إليها مفرده خارج السياق وإنما يكون الزمن وظيفة للصفة في السياق فقط ، وبهذا تمتاز الصفة من الأسماء.

نستخلص مما سبق أن الصفة لها سمات تميزها من أقسام الكلم وهذا يدعونا أن نعتبرها قسما خاصا من الكلم.

3- **الفعل** : عرف النحاة الفعل بأنه ما دل على حدث وزمن ودلالته على الحدث تأتي من اشتراكه مع مصدره في مادة واحده، فالمعروف أن المصدر اسم الحدث فما شاركه في مادة اشتقاقه كالفعل والصفة والميمات لا بد أن يكون على صله من نوع ما لمعنى الحدث كالدلالة على اقتران الحدث بالزمان أو على الموصوف بالحدث أو على مكان الحدث أو زمانه أو آلته [34]. وللأفعال بأنواعها الثلاثة سمات من حيث المبنى والمعنى تجعلها تتميز من غيرها من أقسام الكلم.

فيختص الفعل من باقي أقسام الكلم بقبوله الجزم خاصة الفعل المضارع، أما الفعل الماضي يجزم محلا حين يكون شرطا أما فعل الأمر فلا يجزم.

و هناك صيغ محفوظة قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما زاد على الثلاثة، ثم هناك صيغ لما بني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول.

و يقبل الفعل الدخول في جميع الجداول وبهذا يمتاز من بقية الصيغ الأخرى من أقسام الكلم.

فهو يقبل طائفة من اللواصق التي لا تلصق بغيرها ومنها الضمائر وتاء التأنيث وحروف المضارعة.

كما تختص الأفعال بقبول التضام مع سوف ولم ولن ولا الناهية، وحين يكون الفعل لازما يكون وصوله إلى المفعول به بواسطة ضميمة مختارة من حروف الجر، لتدل الأفعال على الحدث دلالة تضمينية؛ لأن الحدث جزء من معناه فهي تدل إلى جانبه على الزمن

فتختلف عن الأسماء التي تدل على المسمى وعن المصدر الذي يدل على الحدث دلالة مطابقة وعن الصفة التي تدل على الموصوف بالحدث.

كما تدل الأفعال على الزمن دلالة وظيفية صرفية مطرده وبهذا يختلف الفعل على الصفة التي تدل على الزمن إلا من خلال السياق فدلالة الصفة على الزمن وظيفة السياق لا وظيفة الصفة، وكذلك تختلف الأفعال بدلالتها على الزمن عن الأدوات الفعلية الناسخة مثل " كاد" و "كان" وأخواتها لأن الزمن وحده هو معنى هذه النواسخ فلا يقترن فيها بمعنى الحدث.

فالفعل عكس الاسم لأنه يكون مسندا إليه فهو دائما يقع مسندا ويختلف كذلك عن الصفة.

4- **الضمير**: يقول ابن مالك :

ما لذي غيبة أو حضور　　كأنت وهم سم بالضمير

ونشرح هذا القول وفق المخطط التالي :

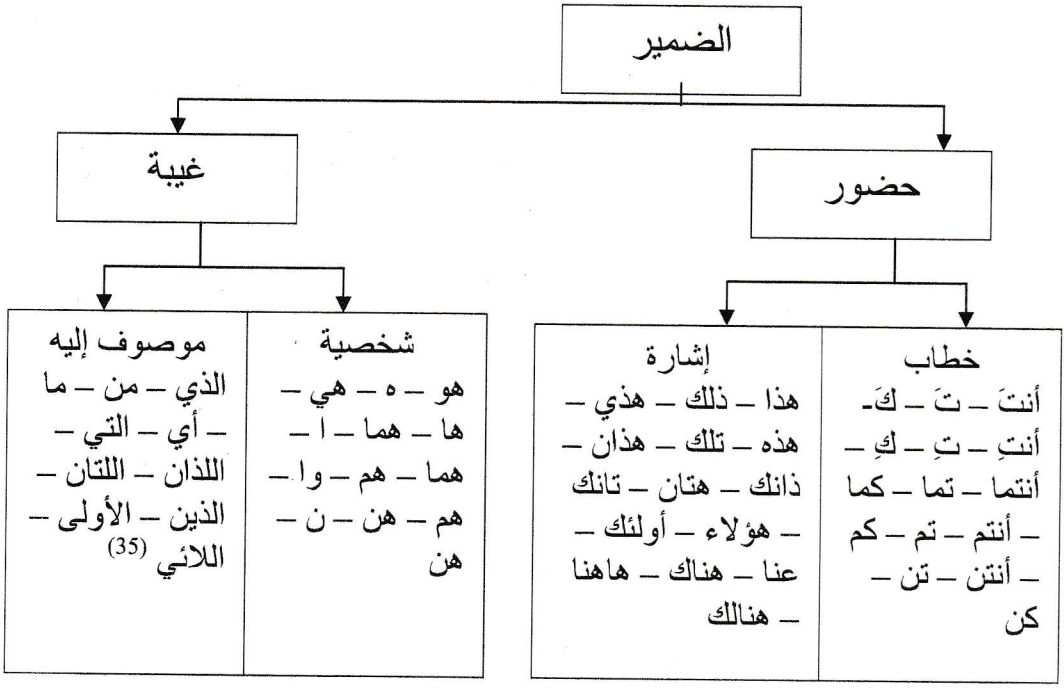

تمتاز الضمائر من بقية أقسام الكلم من حيث المبنى والمعنى بالأقسام الآتية:

كل الضمائر مبنية لا تظهر عليها الحركات إنما تنسب إلى محلها الإعرابي.

وكلها لا تنتمي إلى أصول اشتقاقية، وهذه السمة في الضمائر تقرب بها من حيث المبنى من طابع الظروف والأدوات.

ولقد ذكرنا أن الضمائر تكون ذات مراجع متقدمة عليها في اللفظ أو في الرتبة أو فيهما معا والأغلب في هذا المرجع أن يكون اسما ظاهرا محدد المدلول ومن هنا يكون تحديد دلالة هذا الظاهر قرينة لفظية هي تعيين الإبهام الذي كان الضمير يشتمل عليه بالوضع؛ لأن معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقها فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع.

فالضمائر المتصلة تقوم بدور اللواصق التي تلصق بغيرها من الكلمات أما إلصاق غيرها بها فيتمثل ذلك في "هاء" التنبيه، و" كاف" الخطاب، وحروف الإشباع .. كما نجد أن ضمائر الإشارة والموصولة في التثنية تقبل الألف والنون في الرفع والياء والنون في النصب والجر.

و تضام الأدوات في حالة النداء والقسم الاستفهام والتوكيد والاستثناء.

وهي لواصق لا تستقل في الكتابة مما لصقت به فهي بذلك أجزاء كلمات وتشبه في ذلك الأداة.

كما أنها تدل دلالة وظيفية على مطلق حاضر أو غائب فإذا أريد لها أن تدل عليه فتنقلب دلالتها من وظيفة إلى معجمية، فدلالتها على مسمى لا تأتي إلا بمعونة الاسم (36) فالضمائر — إذا – تؤدي دورا هاما في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه، ومن هنا يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة.

5- **الخوالف** : هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية؛ أي للكشف عن موقف ما والإفصاح عنه وهي أربع أنواع :

- خالفة الإخالة : وهي اسم الفعل الماضي كهيهات وشتان واسم الفعل المضارع كأف واسم الفعل الأمر كصه
- خالفة الصوت : أو اسم الصوت كـــ " كخ " للطفل "عاه" للإبل و " هج " للغنم و "بس" للقطط و"هاها" للضحك و "طاق" للضرب و " طق " لوقع الحجر.
- خالفة التعجب : أي صيغة التعجب وهي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد وشروط صياغتها واحدة :

صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

وما به إلى تعـــــجب وصل لمانع به إلى التفضيـــل صل

وهذه الصيغة لا تقبل الدخول في جدول إسنادي كالأفعال ولا في جدول إلصاقي كالأفعال والصفات والأسماء، ولا في جدول تصريفي كالأفعال والصفات.

- خالفة المدح أو الذم : رآها بعضهم أفعالا ودليلهم على ذلك أنها ترفع الاسم الظاهر وضميره وتقبل التاء الساكنة كالأفعال، أما الفريق الآخر فرآها أسماء ودليلهم أنها تقبل دخول حروف الجر وياء النداء، وخير إعراب لهذه الخوالف أن يعتبر المخصوص مبتدأ غير محفوظ الرتبة إذ قد يتقدم أو يتأخر وما سواه في التعبير خبره ، وتمتاز هذه الخوالف من بقية أقسام الكلم بالسمات التالية :

فجميع هذه الخوالف مع ضمائر معينة وأن الرتبة بين الخالفة وضميمتها محفوظة كما يتضح من الرتبة بين نعم وضميمتها المصغرة للمخصوص والرتبة بين خالفة التعجب وبين الأداة وكذلك بينها وبين المتعجب منه كالرتبه بين أفعل وبين مالحقت به الباء بعده وكالرتبة بين الإخالة وما يأتي معها [37].

و جميعها كذلك صيغ مسكوكة ومن هنا كانت محفوظة الرتبة كما سبق مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية ذلك هو قول الأشموني في صيغة التعجب " لا يكون مجيئه

على صيغة واحدة أو على ما يراد به "؛ إذ نجد أن صيغة ما أفعل تلحق بها نون الوقاية كما تلصق بها ضمائر النصب المتصلة وتلصق تاء التأنيث الساكنة بنعم وبئس، ومن هنا نرى أن الخوالف تشارك الأفعال والأسماء والصفات ولكنها لا تعد واحده من أي قسم منها.

فالخوالف تأتي مع ضمائم معينة من الأدوات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

و نجد ها (خوالف المدح والذم والتعجب) تأتي على معنى الماضي وخوالف الإحالة تأتي بين الماضي والحالية والاستقبال.

فهي تكون مسندا لا مسند إليه وهذا السبب الذي جعل النحاة يعتبرون الخوالف أفعالا ولكن الفرق بين الخوالف والأفعال أن الأولى لا توصف بتعد ولا لزوم ولا تدخل مع ما يصاحبها من المجرورات؛ لأن جميع الجمل المركبة من الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية.

6- الظرف : رأى النحاة أن الظروف مبنية أي أنها غير متصرفة وتتصل بالضمائر والأدوات وهي نوعان : ظروف الزمان (إذا، إذ، إذًا، لما، أيان، متى ..) وظروف المكان (أين، أنى، حيث) وهناك كلمات مختلفة المباني والمعاني وما هي بظروف من حيث التقسيم ولكن النحاة نسبوها إلى الظرفية ومن ذلك المصادر نحو : آتيك طلوع الشمس

- صيغتا اسمي الزمان والمكان نحو: اقعد مقعد التلميذ، آتيك مطلع الشمس، فصيغتا مطلع ومقعد من الميمات وهذه الأخيرة كما عرفنا أسماء لا ظروف
- بعض حروف الجر: نحو مذ ومنذ هما يستعملان استعمال الظروف عندما يردان في الجمل لكنهما يجران ما بعدهما
- بعض ضمائر الإشارة إلى المكان والزمان نحو: ثم والآن
- بعض الأسماء المبهمة : منها ما دل على مبهم من العدد أو المقادير نحو: خمسة أيام، كم... ، وما دل على مبهم من الجهات والأوقات (فوق،

تحت، أمام، ساعة، يوم، شهر، زمان، أوان..) وإضافة إلى بعض المبهمات المفتقرة إلى الإضافة وصاله لمعنى الزمان أو المكان نحو : بعد، دون، بين، عند ، وسط فهي جميعا من المبنيات والمعروف أن البناء مما يقرب السلمة من الحروف ، ومن هنا كان البعد الكبير بين طابع الظرف وطابع الاسم حتى إن بعض الأسماء التي تفيد معينا حين تعامل معامله الظرف تمنع التصرف.

إن بعض هذه الظروف قد يسبقها الحرف نحو : منذ، متى، ومن أين ومن حيث، وإلى حيث والظروف ذات افتقار إلى مدخول لها يعين معناها الزماني المبهم والضمائم التي بعد هذه الظروف إما أن تكون كلا من المفرد والجملة كما في أيان، متى، أين، أنى، وإما أن تكون جملا فقط كما في حيث، إذا، إذ ولما، وبعض هذه الظروف تتبعها ما وإذ وإذا ومتى وأين وحيث، وهذه الصورة من صور التضام تفرد الظروف بطابع خاص لا تشاركها فيه الأسماء ولا الصفات ولا الأفعال ولا الضمائر [38].

7- الأداة : وهي التي تكون بين الأجزاء المختلفة من الجملة وتنقسم إلى نوعين:

الأداة الأصلية : وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف... الخ

الأداة المحولة : قد تكون هذه ظرفية تستعمل الظروف في تعليق الجمل كالاستفهام والشرط أو فعلية تحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها مثل كان وأخواتها أو اسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل،كم، كيف للتكثير والشرط، أو ضميرية، كنقل من، ما، أي إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب [39].

فرتبة أدوات الجمل جميعا هي الصدارة مثل رتبة حرف الجر، رتبة حرف العطف.. الخ، وتعتبر الرتبة خزينة لفظية تعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة فالصدارة هنا هي الفارق

الوحيد في الرتبة بين الأداة والظرف؛ لأن الظرف قد يتقدم على مدخوله نحو " أزورك متى أهل رمضان " ولكن إذا تغير المعنى الوظيفي للظرف وأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة فتصير جملة شرطية نحو : متى أهل رمضان أزورك و هناك نوعان من الأداة متصلة ومنفصلة؛ فإذا كانت الأداة على حرف واحد اتصلت بما يأتي بعدها مثل: الباء ولام الجر ، وإذا كانت الأداة أكثر من حرف واحد فتكون منفصلة في الكتابة مثل : عن و في و إلى، فهي بذلك تشبه الضمائر وتختلف عن الأفعال لأن فعل الأمر مثلا قد يصبح حرفا واحدا ومع ذلك يكتب مستقلا نحو : قِ نفسك

فالأدوات من أهم وسائل التعليق لأن المعاني التي تؤديها هذه الأدوات هي نوع من التعبير عن علاقات في السياق ومثال ذلك العاطف والمعطوف متعلقان بالمعطوف عليه، وواو المعية ومتبوعه متعلقان بالمصحوب، والجار متعلق بالمجرور .. الخ.

إن الأداة حين تحمل تلخيص أسلوب الجملة قد تحمله إيجابيا بوجودها أو سلبيا بعدمها حين تقوم القرينة على المعنى المراد مع حذف الأداة وذلك كالاستغناء عن أداة الاستفهام أو العرض عن الاتكال على قرينة النغمة وذلك كأن تقول لرجل " أراك تأكل تمرا، مثلا " تأكل " ؟ فبنغمة العرض والمعنى ألا تأكل، فهنا حيث تغني النغمة عن الأداة فيصبح معنى الأداة قد تحقق على رغم حذفها بواسطة ما يسمى "الدلالة العدمية ".

فالأدوات جميعا ذات افتقار متأصل إلى الضمائم ؛ إذ لا يكتمل معناها إلا بها فلا يفيد حرف الجر إلا مع المجرور ولا العطف إلا مع المعطوف [40].

وهذا يحيلنا إلى مستويات اللغة.

## أولا: المستوى الصوتي الخطي:

منذ أن أصبحت الدراسة اللغوية دراسة علمية موضوعية قائمة على دراسة اللغة المنطوقة. **language parlé** وجد علماء اللغة أن هناك فرقا بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة **language écrite** بل لقد فطن علماء اللغة العربية القدماء إلى هذه الفروق ونبهوا

عليها ومن هؤلاء ابن قتيبة الذي عقد فصلا في كتابه " أدب الكاتب " تحت عنوان " تقويم اليد " وفيه لفت النظر إلى طريقة الكتابة العربية الصحيحة، وقد أدرك العلماء القدامى هذه الظاهرة فأطلقوا على الألف التي لا تظهر في سياق الكلام ألف الوصل [41] مثل : نطقنا لعبارة (قال أحمد) وعبارة (قال : أخرج) ، ففي العبارة الأولى أننا ننطق بكلمة (قال) التي تنتهي بحركة قصيرة هي الفتحة ثم ننطق بكلمة (أحمد) حيث يظهر صوت الهمزة واضحا وعلى العكس من ذلك قولنا (قال أخرج) فالنطق الفصيح لها يجعلنا ننطق بعد اللام والفتحة التالية لها صوت الخاء مباشرة دون أن ننطق بالألف ، فالألف هنا قد سقطت في النطق لأنها وصلية ومع ذلك فهي تظهر في الكتابة.

ثانيا : المستوى الصرفي : وهو المادة التي تتخذها علم الصرف أو علم الصيغ الصرفية (المورفولوجيا) أساسا للدراسة، قد تختلف اللغات فيما بينها في طريقة صوغ الكلمات من الجذر ولكن معظمها يشترك في شيء واحد ثابت وهو ثبات هذا الجذر في معظم الكلمات المشتقة، ففي بعض اللغات يقوم الاشتقاق على نظام السوابق **Préfixes** واللواحق **Suffixes** والدواخل **Infixes** كما في معظم لغات العائلة الهندية الأوربية، أما في اللغات السامية واللغة العربية بوجه خاص فإن الاشتقاق فيها يقوم على تغيير حركات الجذر الأصلي ويكون الجذر فيها في الأغلب والأعم من ثلاثة حروف صامتة **Consonnes** فإذا تغيرت الحركات **Voyelles** تكونت كلمات ذات دلالة مختلفة، فكل تغيير في حركات الأصل يعقبه تغيير في الدلالة فجذر (ك، ت، ب) مكون من ثلاثة أحرف صامتة، نشتق منها فعلا ماضيا مثل : كتب فيختلف في الصيغة والدلالة عن كلمة " كُتِب المبنية للمجهول وهما معا يختلفان عن معنى " كتاب " الاسم ، بالإضافة إلى صيغ أخرى جديدة تشتق على الأوزان "افعل"و" تفعل "و" تفاعل "و"افتعل" و "انفعل"و" استفعل" كما يصلح هذا الوزن لاشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان كما يمكن أن نشتق منه المصادر : المصدر العادي والميمي والصناعي.

فجذر (س، ل، م) مؤلف من ثلاثة أحرف صامتة ممكن أن نشتق منه كلمات جديدة سواء بتغير الحركات أو إضافة زوائد غير أننا لا نستطيع أن نترك منه حرفا واحدا فكلمات مثل : سلم، تسلم، سالم، سلمى، سلامة، سليم ... الخ كلها كلمات تعود إلى الجذر (س، ل، م) فلا بد لصحة الاشتقاق أن يكون هذا الترتيب أي : سين، فلام، فميم. ومن ثم فالعربية تسير على نهج مطرد وهو ما يعرف عندهم بالاشتقاق، ومنه نفهم أن في جميع الكلمات المشتقة معنى مشتركا هو المدلول الأصلي للجذر، لقد كان لوجود الاشتقاق في العربية شأن كبير في تحديد أصالة الكلمات وكذلك سبيل لمعرفة الأصيل من الدخيل ولكن هناك من رأى بوجود كلمات ليست لها أصل اشتقاقي لذلك نجد الكثير من علماء العربية مثل الخليل ابن أحمد الفراهيدي وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء يرون أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، ولكن العلاقة بين الجذر والصيغ تنفي كل الآراء؛ لأن الصيغ والأوزان ذات عدد محدود، ولذا فإن هذه العلاقة ترفض الخلاف بين العلماء كذلك يتبعه أمر آخر هو تقسيم الكلمات إلى متصرفه و جامده، حسب الجدول التالي :

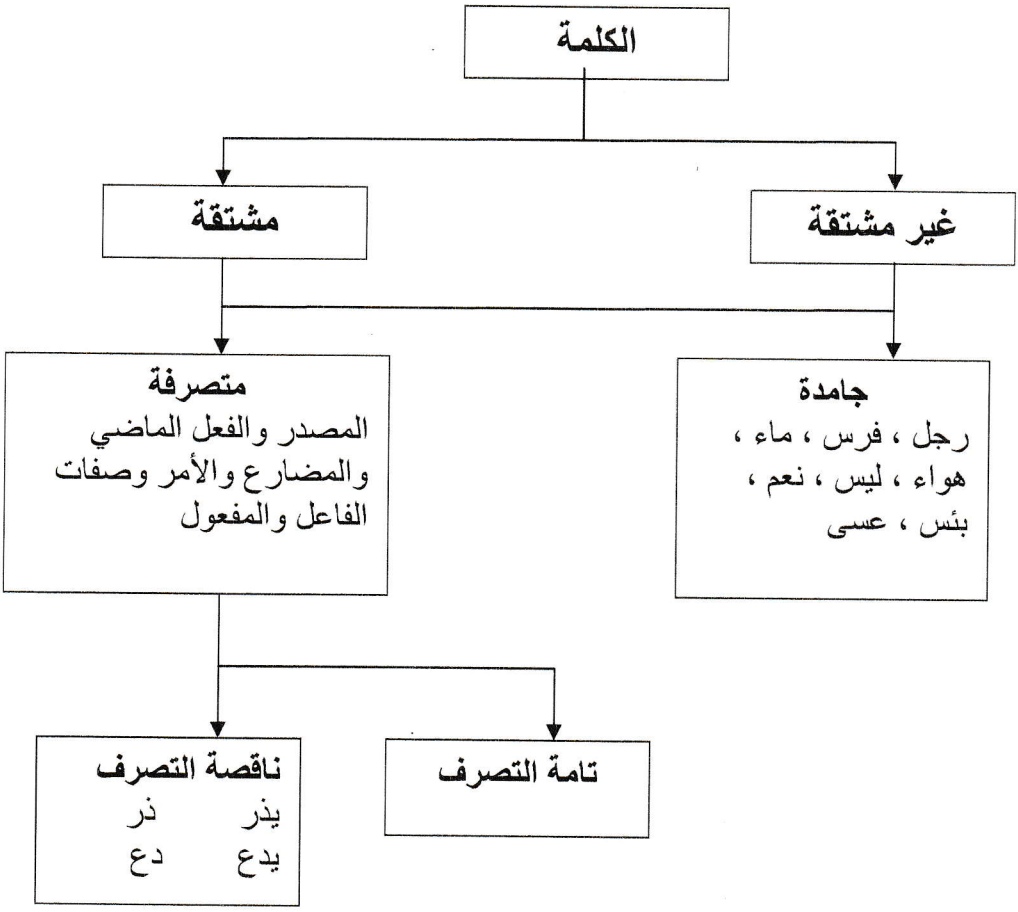


**ثالثا: المستوى النحوي :**

ونشير في هذا المستوى إلى الوظائف النحوية، وهي تتصل بترتيب الكلمات في الجمل ولعل ذلك ما أسماه عبد القاهر الجرجاني النظم، يقول : " ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة [41]. والنظم بهذا المعنى الذي ذكره الجرجاني له علاقة وثيقة بالمورفولوجيا عند علماء اللغة المحدثين، ولعله كان يقصد

بالتعليق ما يقصده العلماء بالعلاقات التركيبية **relation structurale** أما ما يقصده بمعاني النحو فهو باسم الوظائف النحوية للكلمة في الجملة، وبما أن الوظيفة هي المعنى المستخدم المتحصل من استخدام الكلمات على المستوى التحليلي والتركيبي فإن المقصود بالوظائف النحوية للكلمات هنا هو المعاني النحوية التي تحددها الكلمات في الجملة سواء أكانت هذه الجملة تقريرا أو استفهاما أو رجاء أو غير ذلك. وتنقسم هذه الوظائف الجملية إلى قسمين : الوظائف النحوية العامة والوظائف النحـــــوية الخاصة فالوظائف النحوية العامة : هي المعاني النحوية العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام وتمثل هذه الوظائف في دلالة الجمل والأساليب على الخبر والإنشاء والإثبات والنفي، وفي دلالتها على الشرط وكل يتم باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب.

أما الوظائف النحوية الخاصة : فهي معاني الأبواب النحوية وتتضح الصلة بين الوظيفة النحوية الخاصة وبين الباب النحوي، ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر التي لا تقع فاعلا فإن كلا منها يؤدي بجانب وظيفته الصرفية وظيفة نحوية خاصة فاسم الفاعل مثلا يؤدي وظيفتين إحداهما صرفية عامة وهي الدلالة على المسمى أو وظيفة التسمية والثانية وظيفة نحوية خاصة هي الفاعلية وكذلك الضمائر التي تقع موقع الفاعل [43].

ومن هنا نفهم أن الوظيفة النحوية تستخدم في التفرقة بين الكلمات في المعجم وبيان وظائفها في اللغة العربية وأن الكلمة تحدد وظيفتها ويسهل منهما بناء على الصيغة الصرفية وكذا النحوية.

## الخاتـــــــمة :

لقد خلصت من وراء هذه الدراسة إلى أن المدرسة العربية اهتمت عند وضعها لتعريف الكلمة باللغة العربية فقط دون الاهتمام باللغات الأخرى وتتجلى هذه الانفرادية في الجزء الثاني المخصص للكلمة عند الغرب ومن ثم نجد أن هذه المدرسة تبنّت اتجاهين لتعريف الكلمة، اتجاها تبنى الشكل كابن مالك وغيره واتجاها تبنى المعنى كابن هشام والسيوطي، كما اشترط علماء اللغة القدامى مسألة التواضع مثل ما ذكره الزمخشري.

إن علماء اللغة القدامى لم يفرقوا بين الصوت والحرف واعتبروهما شيئا واحدا باستثناء ابن جني الذي حاول أن يجد مفهوما مختلفا لهما، كما اختلف علماء اللغة العربية في الحد الأدنى لها واهتموا بها ككلمة منطوقة أكثر منها مكتوبة، وتباينت وجهات نظرهم في حروف المضارعة وتاء التأنيث وعلامات الجمع، أهي كلمات أم شيء آخر ... ؟

ومع ذلك فإن المدرسة العربية استطاعت بجهود رجالها المتواضعة أن تعطي تصورا جليلا للكلمة لا نستطيع جحوده أو نكرانه، وتبقى المسؤولية يتحملها اللاحقون والدارسون الجدد لسدّ الثغرات و لم شعث المتفرقات.

## الهوامـــش:

1- الطيب البكوش وصالح الماجري، معالم الحداثة في الكلمة، دار الجنوب للنشر والتوزيع، تونس، أفريل 1993، ص 18

2- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة 1998، ص 20

3- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، دار المعارف للطباعة والنشر، الاسكندرية ، ص 41

4- عبد القاهر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1993، ص 23

5- ينظر عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، (د ط) ، (د ت) ، ص 24

6- حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص 21

7- عبد القاهر المهري، نظرات، ص 22

8- ينظر الطيب البكوش وصالح الماجري، معالم الحداثة، ص 18

9- ينظر عبد القادر المهيري، نظرات، ص 25

10- المرجع نفسه، ص 26

11- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ، تح حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت، ط 1، (د ت) ، ص15

12- المرجع نفسه ، ص 15

13- المرجع نفسه ، ص 16

14- 15- المؤمنون، الآية : 92-100

16 - ينظر: د / حلمي خليل، الكلمة.. ، ص 21

17- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، شرح وتحقيق د / عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الشركة الدولية للنشر (د، ت) 6/1

18- المرجع نفسه، ص 6

19- صالح الماجري والطيب البكوش، معالم الحداثة ، ص 20

20- المرجع نفسه ، ص 22-23

21- حلمي خليل ، ص 23

22- المرجع نفسه ، ص 24

23- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، 1997، ط1، مادة (ك، ل، م) ، 431/5

24- د / حلمي خليل، ص 26

25- المرجع نفسه، ص 28

26- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح ياسين الأيوبي، شركة بناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر ،ـــ صيدا، بيروت، 2002، ص 230

27- المرجع نفسه، ص 237

28- ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1991، ط 3 ، ص 87

29- المرجع نفسه ، ص 88

30- المرجع نفسه ، ص 92-93

31- المرجع نفسه ، ص 95

32- المرجع نفسه ، ص 102

33- المرجع نفسه ، ص 105

34- المرجع نفسه ، ص 107

35- تمام حسان المرجع السابق، ص109

36- المرجـــع نفسه، ص113

37- المرجـــع نفسه، ص117

38- المرجـــع نفســـه، ص61

39- المرجع نفسه ص180-181

40- د / حلمي خلـــــيل ص 61

41- ينظر محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع (د ت)، ص 148.

42- حلمـــــي خليل، ص 61.

43- المرجع نفسه، ص 62، 63 .